

دور الحوكمة في تحسين أداء المصارف التجارية

دراسة تطبيقية على مصرفي الجمهورية والصحارى فرع الخمس

أ. الشافعي ابراهيم الشافعي.

قسم التمويل والمصارف/ كلية الاقتصاد والتجارة/ جامعة المرقب

Ahla1981@yahoo.com

ملخص البحث:

تعتبر الحوكمة احدى المواضيع التي اهتمت بها المصارف التجارية اهتماما كبيرا وبالأخص بعد الدور المتنامي والتوسع الهائل للقطاع المصرفي في الحياة الاقتصادية، حيث اصبح من الضروري وجود نظام مصرفي قادر على تخصيص الموارد المالية بكفاءة عالية لتحقيق اهداف التنمية وتقليل المخاطر وتطوير الاقتصاد؛ عليه تمثلت مشكلة البحث في التساؤل التالي: ما دور الحوكمة في تحسين أداء المصارف التجارية الليبية؟

وهدف هذا البحث لمعرفة مدى تطبيق المصارف التجارية لنظام الحوكمة وإلقاء الضوء على مفهوم وأسلوب ممارسة سلطات الإدارة الرشيدة، وتم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي في تحليل بيانات الدراسة واختيار فرضياتها باستخدام الحزمة الاحصائية للعلوم الاجتماعية والمعروفة اختصارا (SPSS) للوصول الى النتائج والتوصيات المرجوة من البحث.

المقدمة:-

بدا الاهتمام بمفهوم نظام الحوكمة في العديد من الاقتصاديات المتقدمة والناشئة خلال العقود الماضية، وخاصة بعد الانهيارات الاقتصادية والأزمة المالية التي شهدتها العديد من الدول. وأصبح الجميع يبحث عن مخرج لهذه الأزمات التي أخذت تعصف بكافة ميادين الحياة ولما كانت الممارسات الإدارية غير المسؤولة، بالإضافة إلى ضعف الرقابة والمتابعة اتجهت أنظار الجميع إلى الحوكمة باعتبارها الوسيلة التي تهدف إلى تعظيم أداء المؤسسات، ووضع الأنظمة الكفيلة بتجنب أو تقليل الغش وتضارب المصالح والتصرفات غير المقبولة مادياً وإدارياً وأخلاقياً، وقد قامت العديد من الدول المتقدمة بخطوات هامة في سبيل تدعيم فاعلية الحوكمة (الزهره، 2017، ص ب)

لقد ارتبط مفهوم الحوكمة بالعمولة والأزمات الاقتصادية والمالية، وفرض هذا المصطلح نفسه بسرعة، حتى أصبح مثار اهتمام الدوائر الأكاديمية والسياسية العالمية وقد أدى هذا المصطلح إلى تغيير استراتيجية الاستثمار المتعارف عليها، والقائمة على ارتفاع العائد كلما ارتفعت المخاطرة إلى استراتيجية جديدة عرفت باسم التوجه إلى الجودة. (الساعدي، 2014، ص 164)

وتأتي هذه الدراسة للتعرف على مدى تالف أداء المصارف الليبية مع خصائص الحوكمة الجيدة، لتساهم في تحسين الأداء المالي، وكذلك مفهوم وأهمية تطبيق حوكمة الشركات على المصارف والمؤسسات المالية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية وحماية أموال أصحاب الودائع والمساهمين ومكافحة الفساد المالي والإداري وتحسين الإدارة وزيادة العائد على استثمار الأموال



والودائع وعدالة توزيع الأرباح والأرباح بين مجلس الإدارة والعاملين والمساهمين وتحقيق المسؤولية الاجتماعية لتلك المؤسسات.

مشكلة البحث:

يعتبر الرفع وتحسين أداء المصارف التجارية للقيام بوظائفها الأساسية من بين القضايا الرئيسية الملحة التي ينبغي معالجتها، وذلك بغية التصدي لتحديات العولمة وطمأنة المستثمرين والموظفين وغيرهم من أصحاب المصالح باتخاذ الخطوات اللازمة لحماية مصالحهم، ومن أجل تحسين أداء المصارف التجارية، وذلك من خلال تطبيق الحوكمة

في المصارف التجارية، وعلية تكمن مشكلة البحث في الإجابة عن التساؤل التالي " ما هو دور الحوكمة في تحسين أداء المصارف التجارية الليبية " ؟

1- فرضيات البحث:

يستند البحث على فرضيتان رئيسيتان مفادهما:

1. تلتزم المصارف التجارية الليبية بقواعد ومبادئ الحوكمة المصرفية.

2. يؤثر تطبيق الحوكمة المصرفية على أداء المصارف التجارية.

2- أهمية البحث:

تكمن أهمية الدراسة في الكشف عن مفهوم الحوكمة وعلاقتها بالمصارف التجارية الليبية، وتحديد أبعاد تطورها وتأثير ذلك التطور في فعاليتها وانعكاسها على استمراريتها والحد من فشلها، وإظهار أهمية تطبيق مبادئ الحوكمة والتوسع في هذا المفهوم في المصارف التجارية الليبية.

3- أهداف البحث:

يهدف هذه البحث الي لقاء الضوء على مفهوم الحوكمة والتعرف على الجوانب الايجابية وكيفية الاستفادة منها، لتحسين جودة العمل بالمصارف التجارية، وإبراز أهمية دور تطبيق مبادئ الحوكمة في المصارف التجارية وتحقيق فعالية أداء المصارف.

4- حدود البحث:

تتمثل حدود البحث في:-

- الحدود المكانية وهي تتمثل في مصرف الجمهورية والصحارى بالخمس.

- الحدود الزمنية أجريت الدراسة خلال سنة 2019.

5- منهجية البحث:

اعتمد هذا البحث على المنهج التحليلي الوصفي، وذلك بالاعتماد على المعلومات والبيانات التي تم الحصول عليها من الكتب والمجلات العلمية والدراسات والنشرات والتقارير الصادرة من الجهات ذات العلاقة، بالإضافة إلى المعلومات المتحصل عليها من خلال صحيفة الاستبيان المعدة لهذا الغرض، وهو ما يمثل الجانب النظري لهذا البحث، أما الناحية العملية فقد تم التعرف على دور الحوكمة في تحسين أداء المصارف التجارية الليبية، وذلك من خلال عينة متمثلة في عدد من الموظفين بهذا المصرف، وذلك بتقديم استبيان للوصول إلى الأهداف المرجوة من هذا البحث.

6- الدراسات السابقة:





- دراسة: الزهرة، سنة 2017، بعنوان (أثر تطبيق الحوكمة المؤسسية على أداء المصارف الجزائرية) هدفت هذه الدراسة الي التعرف على مفهوم الحوكمة المؤسسية والحوكمة المصرفية، وظهرت الدراسة نتائج عدة منها يمكن القول أن نشأة مفهوم الحوكمة المؤسسية ارتبط بتطور الرأسمالية الصناعية، وتوصلت الي عدة توصيات منها وضع ميثاق أو دليل الحوكمة للمصارف الجزائرية وذلك بالاستفادة من تجارب الدول الرائدة في مجال حوكمة المصارف.
- دراسة: متاني واخرون، سنة 2017، بعنوان (أثر حوكمة القطاع العام على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي) هدفت هذه الدراسة الي إبراز أثر حوكمة القطاع العام على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في المملكة الأردنية الهاشمية، وتوصلت إلى مجموعة من النتائج من أهمها، أن مستوى جودة التشريعات هي في مستوى متقدم لكن المشكلة تكمن في تطبيق هذه التشريعات، واوصت تطوير ونشر مدونة قواعد السلوك الوظيفي لموظف القطاع العام.
- دراسة: حنان، سنة 2016، بعنوان (دور الحوكمة المصرفية في تقليل المخاطر وتحقيق فعالية الأداء للمصارف التجارية) هدفت الدراسة الى الوقوف على المفاهيم والمبادئ الأساسية التي يقوم عليها نظام الحوكمة البنكية، وأظهرت نتائج عدة منها، أن اتجاهات الأفراد نحو محور تقليل المخاطر كانت ايجابية بدرجة كبيرة مما يدل على أهمية تقليل المخاطر وإدارتها بالنسبة للمصارف والأفراد العاملين فيها، واوصت بتعزيز إجراءات الرقابة والتدقيق بالنسبة للمصارف التجارية، العمل على تحسين مستويات الإفصاح والشفافية لإعادة الثقة في المصارف الجزائرية.
- دراسة: عبدالرحمن، سنة 2016، بعنوان (إسهامات معيار الإفصاح والشفافية للحوكمة وأثرها على أداء المؤسسات) هدفت الدراسة الي التعرف علي واقع الإفصاح المحاسبي في المصارف العراقية باعتبارها واحده من اهم معايير الحوكمة المطبق لديها، وظهرت عدة نتائج منها ان تطبيق مفهوم الحوكمة في المؤسسات المصرفية يستند علي مجموعة من المبادئ والقواعد والتي من ضمنها الإفصاح والشفافية، واوصت بالعمل علي رفع مستوى ممارسات الحوكمة واصدار لجنة خاصه بالحكومة في كل مصرف.
- دراسة: مقدم، طراد، سنة 2016، بعنوان (أثر تطبيق الحوكمة في القطاع المصرفي وفق مقررات لجنة بازل) هدفت الدراسة الي التوضيح ما جاءت به لجنة بازل في إطار الحوكمة المؤسسية في المصارف وإبراز أهم الآثار الإيجابية للحوكمة، وتوصلت الي عدة نتائج منها ان تطبيق الحوكمة في المصارف ضروري حتى تكون المنافسة بين البنوك وبالتالي الحفاظ على استمراريتها، واوصت بعدة توصيات منها العمل عمى نشر مفهوم الحوكمة المؤسسية لدى كافة الأطراف ذات العلاقة.
- دراسة: الساعدي، سنة 2014، بعنوان (استراتيجية لتحسين الحوكمة المؤسسية في المصارف الليبية) هدفت الدراسة إلى توضيح مدى قدرة المصارف على تطبيق الحوكمة المؤسسية، لما لها من قدرة في التقليل من المخاطر التي تتعرض لها المصارف، وزيادة تطوير أداء الإدارة المصرفية، وتوصلت إلى نتائج منها، أن هناك علاقة كبيرة جداً بين تطبيق المتطلبات القانونية والمعايير المحاسبية والتدقيق الداخلي، وبين نجاح الحوكمة المصرفية، كما أن هناك إجماعاً لدى موظفي المصارف بتطبيق الحوكمة، واوصت بأن يكون لدى المصرف دليل لمبادئ الحوكمة.





- دراسة: الشواورة، سنة 2009، بعنوان (قواعد الحوكمة وتقييم دورها في مكافحة ظاهرة الفساد والوقاية منه في الشركات المساهمة العامة الأردنية) هدفت الدراسة إلى التعرف على مفهوم حوكمة الشركات ومبادئها وقواعدها وأهدافها ووسائلها، وتقييم دورها في تقليص حجم النزاع في السلطات، وظهرت نتائج منها، ارتفاع نسبة المساهمين وأعضاء مجلس الإدارة الذين يحق لهم طلب إجراء التدقيق على أعمال الشركة، وأوصت بأن ينبغي أن يكون للعاملين والمساهمين الأفراد الحق بانتخاب من يمثلهم في مجلس الإدارة ولاسيما أن نسبتهم مقارنة بنسبة المساهمين الاعتباريين في الشركات المساهمة العامة متواضعة.

- دراسة: السيدية، محمد، سنة 2008، بعنوان (الحوكمة والعقلانية المصرفية) هدفت هذه الدراسة الي التعرف على اهم المبادئ التي تعتمد عليها المصارف في تطبيق الحوكمة للوصول الي الرشد والعقلانية في اتخاذ القرارات بما يقلل المخاطر التي قد تتعرض لها، وتوصلت الى عدة نتائج منها، زيادة رضا كافة الاطراف بتطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية، وأوصت الي ضرورة الأخذ بمنهج الحوكمة على وفق ما جاءت به المعايير الدولية التي تقيس مستوى التزام الإدارة بالحوكمة.

7- علاقة هذه الدراسة بالدراسات السابقة:-

لقد وقع اختياري لقطاع المصارف التجارية في البيئة اللببية لكونها اهم القطاعات التي يجب ان تكون لها مساهمة فعالة في تنشيط الاقتصاد الوطني، والدفع من مستوى التنمية به حيث تهدف هذه الدراسة الي معرفة دور الحوكمة في تحسين أداء المصارف التجارية، دراسة تطبيقية على مصرفي الجمهورية والصحارى فرع الخمس من وجهة نظر موظفين هذا المصرف، والمساهمة في تطوير وتحسين ادائه مستقبلاً، حيث كانت معظم الدراسات السابقة في جلها خارج البيئة اللببية بينما هذه الدراسة كانت داخل البيئة اللببية للوصول لنتائج تساهم في تطوير وأداء هذه المصارف.

تانياً: الاطار النظري للبحث:

تعريف الحوكمة: هي مجموعة القواعد والإجراءات والنظم(الادارية، القانونية، المحاسبية، المالية، الاقتصادية) والتعليمات التي توجه سلوك الشركة وتحك العلاقة بين كل من الاطراف المشاركة في النشاط بالشكل الذي يحقق التفاعل بين تلك الاطراف وبما يؤدي الي تحسين الاداء ونزاهة السلوكيات والحد من الممارسات الخاطئة من اجل تحقيق أهداف الشركة.(طالب، المشهداني،

2011،ص27)

أهمية الحوكمة:

تتمثل اهمية الحوكمة فيما يلي:

- 1- تجنب الشركات حالات الفشل الاداري والتعرض للإفلاس والتعثر المالي.
- 2- تحديد مصير الشركات فضلاً عن مصير اقتصاديات الدول في العصر الحالي المسمى بعصر العولمة.
- 3- تبرز اهمية الحوكمة المؤسسية لشركات القطاعين العام والخاص بنفس الاهمية.
- 4- تبرز اهمية الحوكمة من خلال الفصل بين ملكية الشركة والادارة ومن تم بين المساهمين وادارة الشركة، وكذلك الفصل بين مسؤوليات مجلس الادارة، ومسؤوليات المديرين التنفيذيين.



5- للحكومة دور مهم في جذب الاستثمارات سواء الاجنبية منها ام المحلية، وتساعد في الحد من هروب رؤوس الاموال. (طالب، المشهداني، 2011، ص33)
مبادئ الحوكمة:-

- 1- المحافظة على حقوق اصحاب المصالح: تعمل الحوكمة على الاقرار بحقوق اصحاب المصالح المنصوص عليها في القانون او عبر اتفاقيات متبادلة، وتشجيع التعاون الفعال بين الشركات وبين اصحاب المصالح من اجل خلق الثروة وفرص العمل واستدامة مشاريع الاعمال السليمة من الوجهة المالية.
- 2- الالتزام بالمعاملة العادلة للمساهمين والمحافظة على حقوقهم: وتعني المساواة بين حملة الأسهم داخل كل فئة، وحققهم في الدفاع عن حقوقهم القانونية، والتصويت في الجمعية العامة على القرارات الاساسية، وكذلك حمايتهم من أي عمليات استحواذ أو دمج مشكوك فيها، أو من الاتجار في المعلومات الداخلية، وكذلك حقهم في الاطلاع على كافة المعاملات مع أعضاء مجلس الادارة أو المديرين التنفيذيين.
- 3- مدى صلاحيات ومسؤوليات اعضاء مجلس الادارة: تعمل حوكمة الشركات على ضمان التوجيه الاستراتيجي للشركة، والرقابة الفعالة على الادارة من قبل مجلس الادارة، وضمان مسؤولية مجلس الادارة اتجاه الشركة وحملة الاسهم.
- 4- مدى الالتزام بمتطلبات الإفصاح والشفافية: وتتناول الإفصاح عن المعلومات الهامة ودور مراقب الحسابات، والإفصاح عن ملكية النسبة العظمى من الأسهم، والإفصاح المتعلق بأعضاء مجلس الادارة والمديرين التنفيذيين، ويتم الإفصاح عن كل تلك المعلومات بطريقة عادلة بين جميع المساهمين وأصحاب المصالح في الوقت المناسب ودون تأخير.
- 5- المسؤولية الاجتماعية: تعني ان تكون المؤسسة رسالة اخلاقية يجب ان تؤديها في المجتمع، وان يعترف المديرين بان عليهم واجباتهم تجاه حماية البيئة وتجاه العاملين، وتحسين الخدمات المقدمة. (فركاش، والبديري، 2018، ص149-150)

ثالثاً: الاطار العملي للبحث:

في هذا الجزء من البحث سوف يتم التطرف إلى الاساليب الاحصائية التي سوف يتم استخدامها في تحليل البيانات، المتحصل عليها بواسطة الاستبانة الموزعة على عينة الدراسة، وكذلك سوف يتم عرض نتائج التحليل الإحصائي.

اداة البحث:

تعتبر أداة البحث وسيلة لجمع البيانات للإجابة على اسئلة وفرضيات البحث ، ولتحقيق ذلك تم إعداد استمارة استبيان لجمع البيانات من عينة البحث ويتكون البحث من قسمين:

- ❖ القسم الأول: التزام المصارف التجارية الليبية بقواعد ومبادئ الحوكمة المصرفية.
- ❖ القسم الثاني: يؤثر تطبيق الحوكمة المصرفية على أداء المصارف.
- لقد تم صياغة الاستبيان بالاعتماد على مقياس ليكرث الخماسي، والجدول رقم (1) يوضح الدرجات والمتوسطات المرجحة والأوزان النسبية للرأي العام.
- جدول رقم (1) الدرجات والمتوسطات المرجحة والأوزان النسبية ودرجات الاعتماد لإجابات مقياس ليكرث الخماسي

الرأي	الدرجة	المتوسط المرجح	الوزن النسبي %	الرأي العام
-------	--------	----------------	----------------	-------------

درجة التأثير	درجة الالتزام				
ضعيفة جداً	(35.8 - 20)	(1.79 - 1)	1	غير موافق بشدة	
ضعيفة	(51.8 - 36)	(2.59 - 1.8)	2	غير موافق	
متوسطة	(67.8 - 52)	(3.39 - 2.6)	3	محايد	
قوية	(83.8 - 68)	(4.19 - 3.4)	4	موافق	
قوية جداً	(100 - 84)	(5 - 4.20)	5	موافق بشدة	

والجدول رقم (2) يوضح عدد الاستبيانات التي تم توزيعها والتي تشمل تم استلامها من عينة الدراسة.

جدول رقم (2) عدد الاستبيانات التي تم توزيعها والتي تم استلامها من عينة الدراسة

القياس	الاستبيانات الموزعة	الاستبيانات المفقودة	الاستبيانات المستلمة	الاستبيانات الغير الصالحة	الاستبيانات الصالحة للتحليل
العدد	70	3	67	1	66
النسبة	%100	%4.3	%95.7	%1.42	%94.28

من الجدول رقم (2) يتضح أن نسبة الاستبيانات الصالحة للتحليل هي %94.28 من العدد الكلي للاستبيانات. مجتمع وعينة البحث:

تضمن مجتمع البحث على مصرف الجمهورية، ومصرف الصحاري في نطاق مدينة الخمس ، أما عينة البحث تمثلت في جميع موظفي العاملين بهذه المصارف التجارية. أساليب التحليل الإحصائي:

لتحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضياتها تم استخدام برنامج (IBM SPSS Statistics 20) لتطبيق الأساليب الإحصائية التالية:

أولاً: الاحصاء الوصفي للإجابة على أسئلة الدراسة تم القيام بما يلي:

حساب المتوسط المرجح والانحراف المعياري والوزن النسبي، والرأي العام لكل عبارة من عبارات الاستبيان.

ثانياً: الإحصاء الاستدلالي: لاختبار فرضيات الدراسة تم تطبيق:-

- حساب معامل ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha) لحساب معاملي الثبات والصدق الداخليين.

- اختبار (T - Test) (One - Sample statistics) لاختبار صحة فرضية الدراسة.

تحليل إجابات الاستبيان واختبار الفرضية:

بالاعتماد على أهداف الدراسة وفرضيتها تم تحليل البيانات المتحصل عليها من الاستبيان والتوصل إلى ما يلي:

أولاً: اختباري الثبات والصدق. Reliability and Validity

تم إجراء اختباري الثبات والصدق لبيانات الاستبيان للتأكد من إمكانية الاعتماد على نتائج الدراسة الميدانية في تعميم النتائج من خلال حساب على معامل الثبات ألفا كرونباخ.

كما تم إجراء اختبار الصدق للتأكد من أن أداة الدراسة والمتمثلة في الاستبيان تقيس ما أعدت من أجله وتم حسابه عن طريق إيجاد الجذر التربيعي لمعامل الثبات، وكانت جميعها قيم مقبولة، وبالتالي يمكن الاعتماد على القائمة لقياس ما أعدت من أجله.

الجدول جدول رقم (3) يوضح معامل الثبات والصدق لبيانات الاستبيان





جدول رقم (3) معاملات الثبات والصدق لبيانات الاستبيان

معامل الصدق	معامل الثبات الداخلي Cronbach's Alpha	الاستبيان	
0.94	0.886	التزام المصارف التجارية الليبية بقواعد ومبادئ الحوكمة المصرفية	القسم الأول
0.91	0.837	تأثير تطبيق الحوكمة المصرفية على أداء المصارف	القسم الثاني

من الجدول (رقم 3) يتضح أن أداة الدراسة المتمثلة في الاستبيان تتمتع بما يلي:

1. بصفة الثبات الداخلي كونه حصل على معامل ثبات قدره (0.886 - 0.837) وهذا يعني أن نتائجها ثابتة إذا أعيد استخدامها مرات أخرى على نفس العينة وفي نفس الظروف.
2. بصفة الصدق الداخلي كونه حصل على معامل صدق قدره (0.94 - 0.91) فهي بذلك صالحة لقياس ما صممت فعلياً لقياسه.

ثانياً: اختبار فرضيات الدراسة:

الفرضية الأولى الصفرية:

H_{01} : لا تلتزم المصارف التجارية الليبية بقواعد ومبادئ الحوكمة المصرفية.

$$u_0 \leq 3.39: H_{01}$$

الفرضية الأولى البديلة

H_{a1} : تلتزم المصارف التجارية الليبية بقواعد ومبادئ الحوكمة المصرفية.

$$u_0 > 3.39: H_{a1}$$

اختبار الفرضية

ولاختبار صحة الفرضية الأولى الصفرية تم تطبيق اختبار (One sample T-test) بمستوى دلالة

($\alpha = 0.05$) ومن طرف واحد، والجدول رقم (4) يوضح نتائج هذا الاختبار والقرار الإحصائي الخاص بالفرضية.

الجدول رقم (4) نتائج اختبار صحة الفرضية والقرار الإحصائي الخاص بها

القرار الإحصائي	الدلالة الإحصائية للفرق بين المتوسطين	المتوسط	df درجات الحرية	قيمة احتمال المعنوية Sig	T المحسوبة
رفض الفرضية الصفرية	دال	3.637	65	0.015	2.502

من الجدول رقم (4) يتضح أن قيمة متوسط إجابات عينة الدراسة هو (3.637) وهو أكبر من المتوسط

الافتراضي لمجتمع الدراسة والذي تبلغ قيمته (3.39) وأن قيمة احتمال المعنوية Sig أصغر من ($\frac{0.05}{2}$) وهذا

يعني أن الفرق بين المتوسطين له دلالة إحصائية، عليه يتم رفض الفرضية الأولى الصفرية ويحل محلها الفرضية البديلة التي تنص على ما يلي:

H_{a1} : تلتزم المصارف التجارية الليبية بقواعد ومبادئ الحوكمة المصرفية.



$$u_0 > 3.39: H_{a1}$$

وهذا يعني ان المصارف التجارية الليبية تلتزم بقواعد ومبادئ الحوكمة المصرفية. وتم إجراء بعض عمليات الإحصاء الوصفي لعبارات القسم الأول من الاستبيان والمتعلق بالتزام المصارف التجارية الليبية بقواعد ومبادئ الحوكمة المصرفية، والجدول (5) يوضح التكرارات والمتوسط المرجح والانحراف المعياري والوزن النسبي ودرجة الالتزام لكل عبارة من العبارات.

جدول رقم (5) إحصاءات آراء عينة الدراسة بخصوص التزام المصارف التجارية الليبية بقواعد ومبادئ

الحوكمة المصرفية

مسلسل	التزام المصارف التجارية الليبية بقواعد ومبادئ الحوكمة المصرفية	المقياس	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المتوسط	الانحراف المعياري	الوزن النسبي %	درجة الالتزام
1	يتمتع أعضاء مجلس الإدارة بالكفاءة والأهلية والاستقلالية والنزاهة.	التكرار	10	34	9	10	3	4.02	0.886	80.4	قوية
		النسبة %	15.2	51.5	13.6	15.2	4.5				
2	التزام المصرف بمبدأ الإفصاح والشفافية.	التكرار	40	8	8	7	3	4.14	1.251	82.8	قوية
		النسبة %	60.6	12.1	12.1	10.6	4.5				
3	تحديد المصرف أدوار وحقوق الأطراف الأخرى ذات العلاقة.	التكرار	10	31	17	6	2	3.62	0.957	72.4	قوية
		النسبة %	15.2	47	25.8	9.1	3				
4	تحديد واضح لهيكل المصرف ودور مجلس الإدارة.	التكرار	31	13	10	12	-	3.95	1.169	79	قوية
		النسبة %	47	19.7	15.2	18.2	-				
5	يوجد لدى المصرف إجراءات لتحديد دور المساهمين وضمان حقوقهم.	التكرار	19	22	11	9	5	3.62	1.250	72.4	قوية
		النسبة %	28.8	33.3	16.7	13.6	7.6				
6	يوجد لدى المصرف نظام حوافز ومكافآت تتصف بالشفافية والعدالة.	التكرار	28	8	10	15	5	3.59	1.425	71.8	قوية
		النسبة %	42.4	12.1	15.2	22.7	7.6				





درجة الإلتزام	الوزن النسبي %	الانحراف المعياري	المتوسط	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	المقياس	التزام المصارف التجارية الليبية بقواعد ومبادئ الحوكمة المصروفة	مسلسل
قوية	69	1.192	3.45	3	14	14	20	15	التكرار	يتبنى المصرف المعاملات الأخلاقية والسلوكية العليا وتشجيعها.	7
				4.5	21.2	21.2	30.3	22.7	النسبة%		
قوية	73.6	1.192	3.68	4	6	18	17	21	التكرار	التزام المصرف بضمان وجود نظام فعال لإدارة المخاطر.	8
				6.1	9.1	27.3	25.8	31.8	النسبة%		
قوية	69.4	1.361	3.47	8	8	15	15	20	التكرار	احتفاظ المصرف بأنظمة تدقيق مستقلة ونزيهة وفعالة تحقق مبدأ العدالة والمساواة.	9
				12.1	12.1	22.7	22.7	30.3	النسبة%		
قوية	70.6	1.327	3.53	5	13	11	16	21	التكرار	يتم تعيين أعضاء مجلس الإدارة على أساس خبراتهم الإدارية.	10
				7.6	19.7	16.7	24.2	31.8	النسبة%		
قوية	73	1.170	3.65	2	12	12	21	19	التكرار	أعضاء مجلس الإدارة ذو مؤهلات علمية مختلفة ومتنوعة.	11
				3	18.2	18.2	31.8	28.8	النسبة%		
قوية	69.6	1.384	3.48	8	10	10	18	20	التكرار	يتم تعيين المدير التنفيذي من قبل مجلس الإدارة.	12
				12.1	15.2	15.2	27.3	30.3	النسبة%		
قوية	70.4	1.243	3.52	4	14	8	24	16	التكرار	يتم الإفصاح عن القوائم المالية السنوية	13
				6.1	21.2	12.1	36.4	24.2	النسبة%		



الفرضية الثانية الصفرية:

H_{02} : لا يؤثر تطبيق الحوكمة المصرفية على أداء المصارف.

$$u_0 \leq 3.39: H_{02}$$

الفرضية الثانية البديلة

H_{a2} : يؤثر تطبيق الحوكمة المصرفية على أداء المصارف.

$$u_0 > 3.39: H_{a2}$$

اختبار الفرضية

ولاختبار صحة الفرضية الثانية تم تطبيق اختبار (One sample T-test) بمستوى دلالة $(\alpha = 0.05)$ ومن طرف واحد، والجدول رقم (6) يوضح نتائج هذا الاختبار والقرار الإحصائي الخاص بالفرضية.

الجدول رقم (6) نتائج اختبار صحة الفرضية والقرار الإحصائي الخاص بها

T المحسوبة	قيمة احتمال المعنوية Sig	df درجات الحرية	المتوسط	الدلالة الإحصائية للفرق بين المتوسطين	القرار الإحصائي
8.881	0.000	65	4.020	دال	رفض الفرضية الصفرية

من الجدول رقم (6) يتضح أن قيمة متوسط إجابات عينة الدراسة هو (4.020) وهو أكبر من المتوسط الافتراضي لمجتمع الدراسة والذي تبلغ قيمته (3.39) وأن قيمة احتمال المعنوية Sig أصغر من $(\frac{0.05}{2})$ وهذا يعني أن الفرق بين المتوسطين له دلالة إحصائية، عليه يتم رفض الفرضية الثانية الصفرية ويحل محلها الفرضية البديلة التي تنص على ما يلي:

H_{a2} : يؤثر تطبيق الحوكمة المصرفية على أداء المصارف.

$u_0 > 3.39: H_{a2}$

وهذا يعني ان تطبيق الحوكمة المصرفية يؤثر على المصارف التجارية الليبية. وتم إجراء بعض عمليات الإحصاء الوصفي لعبارات القسم الثاني من الاستبيان والمتعلق بتأثير تطبيق الحوكمة المصرفية على أداء المصارف، والجدول (7) يوضح التكرارات والمتوسط المرجح والانحراف المعياري والوزن النسبي ودرجة التأثير لكل عبارة من العبارات.

جدول رقم (7) إحصاءات آراء عينة الدراسة بخصوص تأثير تطبيق الحوكمة المصرفية

مسائل	تأثير تطبيق الحوكمة المصرفية على أداء المصارف	التكرار	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المتوسط	الانحراف المعياري	الوزن النسبي %	الرأي العام
1	تطبيق تأثير الحوكمة يؤدي إلى زيادة	45	5	9	6	17.6	3.71	0.799	74	قوية	





ر.م	تأثير تطبيق الحوكمة المصرفية على أداء المصارف	المقياس	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المتوسط	الانحراف المعياري	الوزن النسبي %	الرأي العام
	كفاءة المصرف ومنه إلى تعبئة المدخرات.	النسبة %	68.2	13.6	9.1	1.5	68.2				
2	ان تطبيق مبدأ الحوكمة يرفع فاعلية دور الرقابة وتجنب ارتكاب الأخطاء.	التكرار	37	9	14	5	1	4.15	1.099	83	قوية
		النسبة %	56.1	13.6	21.2	7.6	1.5				
3	يساهم تطبيق الحوكمة في تحسين قدرة المصرف على منح القروض وفق أفضل صيغ.	التكرار	14	29	18	4	1	3.77	0.908	75.4	قوية
		النسبة %	21.2	43.9	27.3	6.1	1.5				
4	تطبيق الحوكمة يساعد على حماية رأس مال المستثمر من سوء الاستعمال.	التكرار	31	21	10	4	-	4.20	0.915	84	قوية جداً
		النسبة %	47	31.8	15.2	6.1	-				
5	يؤدي تطبيق الحوكمة إلى تعظيم قيمة المصرف من خلال دور مجلس الإدارة في وضع الاستراتيجيات ومراقبة السلوك وتقييم الأداء.	التكرار	15	28	12	8	3	3.67	1.100	73.4	قوية
		النسبة %	22.7	42.4	18.2	12.1	4.5				
6	أدى تطبيق الحوكمة إلى تقليل مخاطر الفساد المالي والإداري.	التكرار	40	11	12	3	-	4.33	0.934	86.6	قوية جداً
		النسبة %	60.6	16.7	18.2	4.5	-				
7	تطبيق الإفصاح والشفافية يساعد على تجنب منح القروض وفق اعتبارات سياسية.	التكرار	15	31	13	5	2	3.79	0.985	75.8	قوية
		النسبة %	22.7	47	19.7	7.6	3				
8	الميزة التنافسية للبنوك تؤدي إلى جذب رؤوس الأموال من خلال تطبيق الحوكمة.	التكرار	31	22	11	2	-	4.24	0.842	84.8	قوية جداً
		النسبة %	47	33.3	16.7	3	-				
9	تطبيق الحوكمة يزيد المصداقية والعدالة وتحسين سلوك الموظفين العاملين في الشركة.	التكرار	21	29	11	4	1	3.98	0.936	79.6	قوية
		النسبة %	31.8	43.9	16.7	6.1	1.5				
10	إن تطبيق مبدأ الحوكمة بعكس رغبة المصرف في إتباع أحدث الممارسات السليمة لتحسين أداء المصرف.	التكرار	37	18	9	2	-	4.36	0.835	87.2	قوية جداً
		النسبة %	56.1	27.3	13.6	3	-				
11	تطبيق قواعد الحوكمة المصرفية يشعر المساهمين بالثقة ويعزز ضمان حقوقهم.	التكرار	20	33	7	6	-	4.02	0.886	80.4	قوية
		النسبة %	30.3	50	10.6	9.1	-				

رابعاً: نتائج البحث:-

- من خلال التحليل الإحصائي لاستجابات عينة الدراسة على أسئلة الاستبيان، ومن خلال اختبار فرضيات الدراسة تم التوصل إلى ما يلي:
1. ان تطبيق مبادئ الحوكمة يؤدي الي اتخاذ الاحتياطات اللازمة ضد الفساد وسوء الإدارة، مع تشجيع الشفافية في الحياة الاقتصادية.
 2. تلتزم المصارف التجارية الليبية بقواعد ومبادئ الحوكمة المصرفية.
 3. يؤثر تطبيق الحوكمة المصرفية على أداء المصارف.



4. فرض القوانين والتشريعات التي تستهدف تطبيق مفهوم الحوكمة بالمصارف التجارية، والتزامها بالإفصاح والشفافية.

5. تعرف الحوكمة على أنها نظام يتم بواسطته توجيه منظمات الأعمال ورقابتها.
خامساً: توصيات البحث:

1- زيادة تفعيل عمل المصارف التجارية على تطبيق مبادئ الحوكمة ، بما يسهم في زيادة الثقة وتحسين الأداء المالي للمصارف.

2- ضرورة الرفع من مستوى الوعي الفكري، والاقتصادي والاجتماعي ومحاربة الفساد الاداري والمالي يقع على الجميع.

3- وضع قوانين لفرض عقوبات من قبل المصرف المركزي على المصارف التي لا تلتزم بتطبيق الحوكمة.

4- على المصارف التجارية الليبية توعية موظفيها بمفهوم الحوكمة.

الاهتمام بالبرامج التدريبية عن الحوكمة، وأقامة الدورات والندوات المتعلقة بتحسين الحوكمة.

المراجع

اولاً: الكتب:

- طالب: علاء فرحان، المشهداني: ايمان شيحان،(الحوكمة المؤسسية والاداء المالي الاستراتيجي للمصارف) دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، الطبعة الاولى، 2011.

ثانياً: الرسائل العلمية:

- الزهرة: نوى فطيمة،(اثر تطبيق الحوكمة المؤسسية على اداء المصارف الجزائرية) رسالة دكتوراه كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيصر، بسكرة، الجزائر، 2017.

- حنان: خنتوش، (دور الحوكمة المصرفية في تقليل المخاطر وتحقيق فعالية الأداء للبنوك التجارية) رسالة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي، الجزائر، 2016.

- مقدم: إلهام، طراد: هناء، (أثر تطبيق الحوكمة في القطاع المصرفي وفق مقررات لجنة بازل) رسالة ماجستير جامعة العربي التبسي، كلية العلوم الاقتصادية، والعلوم التجارية وعلوم التسيير، الجزائر، 2016.

ثالثاً: المجالات والندوات العلمية:

- الساعدي: عمر مفتاح، (استراتيجية لتحسين الحوكمة المؤسسية في المصارف الليبية) كلية الاقتصاد، جامعة سرت، ليبيا، مجلة الدراسات الاجتماعية، العدد(14) يوليو، سبتمبر 2014 م.

- السيدية: موفق احمد، محمد: سجي فتحي، (الحوكمة والعقلانية المصرفية) جامعة تكريت، كلية الإدارة والاقتصاد، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد،(4)، العدد، (10) 2008.

- الشاورة: فيصل محمود، (قواعد الحوكمة وتقييم دورها في مكافحة ظاهرة الفساد والوقاية منه في الشركات المساهمة العامة الأردنية) كلية إدارة الأعمال جامعة مؤتة، الأردن، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (25) العدد الثاني، 2009.

- عبد الرحمن: تانيا قادر،(إسهامات معيار الإفصاح والشفافية للحوكمة وأثرها على اداء المؤسسات) جامعة تكريت، كليت الإدارة والاقتصاد، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد، (12)، العدد، (36)، 2016.



متاني: بلال أحمد، واخرون، (أثر حوكمة القطاع العام على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي) جامعة عجلون الوطنية، المملكة الأردنية الهاشمية، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد الثامن، ديسمبر 2017.

Abstract:

Governance is one of the topics of interest to commercial banks, especially after the growing role and the huge expansion of the banking sector in economic life, where it became necessary to have a banking system capable of allocating financial resources efficiently to achieve the objectives of development and reduce risks and develop the economy; Question: What is the role of governance in improving the performance of Libyan commercial banks?

The purpose of this study is to assess the ability of banks to implement the system of governance, and to shed light on the concept of the method of exercising the powers of good governance, and was based on the analytical descriptive approach in analyzing the study data and choosing its hypotheses using the statistical package of social sciences known as the abbreviation (spss) studying.

